



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٤ / شوال / ١٤٢٩هـ الموافق
١٤ / ١٠ / ٢٠٠٨ م . برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من
السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم
أحمد بايان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون
قس كور كيس و حسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي :

المميز / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكيله الرائد الحقوقي فاضل علوان
المميز عليه / ابراهيم محمد سعيد

الادعاء :

ادعى المدعي (المميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري انه فلسطيني
الجنسية ويطلب منحه الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدته (جبرية حسن
محسن) العراقية الجنسية وقد تقدم بطلب الى مديرية شؤون الجنسية لغرض
منحه الجنسية العراقية ونتيجة المرافعة الغيابية أصدرت المحكمة حكماً بتاريخ
٢ / ٧ / ٢٠٠٨ وبعده ٢٤ / ١٢ / ٢٠٠٨ يقضي بالزام المدعى عليه / إضافة لوظيفته
بمنح المدعى (المميز عليه) الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدته مع تحمیل
المدعى عليه / إضافة لوظيفته المصاريف وقد اعترض المعارض (المدعى
عليه / إضافة لوظيفته) لدى المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٧ / ٧ / ٢٠٠٨ ونتيجة
المرافعة الحضورية العننية أصدرت المحكمة القرار المرقم ١٢٤ / قضاء
اداري / ٢٠٠٨ في ٣١ / ٨ / ٢٠٠٨ يقضي بتأريد الحكم الغيابي

(١-٢)



الصادر بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٨ ، طعن المميز/وزير الداخلية /إضافة
لوظيفته بالحكم المذكور بلاحته التمييزية المؤرخة ١٥/٩/٢٠٠٨ طالباً
نقضه وللأسباب المبينة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي
مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد
ان المحكمة قضت برد اعتراض المعارض (المميز) وتأييد الحكم الغيابي الصادر
بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢ . دون ان تلاحظ ان الحكم الغيابي تضمن (ان اعتراض
المدعي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً) وكان ذلك لاسند له من
القانون حيث ان المحكمة تنظر الدعوى الأصلية ولم تكن دعوى اعتراضية وان
كانت تقصد التظلم الوارد في الفقرة (و) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من
قانون مجلس شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٨٩ فإن التظلم غير الاعتراض كما ان للتظلم شروطه المبينة في
الفقرة المذكورة والفقرة (ز) منها . وعلى المحكمة ملاحظة ما تقدم . ولدى
تدقيق اضبارة الدعوى لم تجد المحكمة أي تظلم مبرز في الدعوى وان ما
اشارت اليه المحكمة في محضر ضبط الجلسة المؤرخة ٢٠٠٨/٦/١٨ بأنها
أطلعت على تظلم مسجل رقم ٢١٠ في ٢٠٠٨/٥/٣١ فإن ذلك ليس تظلاً وانما
طلباً مقدماً من المدعي الى مديرية شؤون الجنسية يطلب فيه منحه شهادة
الجنسية العراقية وان طلبه هذا تم رفضه في ٢٠٠٨/٥/٣١ وكان المتعين عليه
التظلم من هذا الرفض لدى نفس المديرية المذكورة وفق ما اشارت اليه الفقرة

(٢-٣)



(و) المشار اليها انفاً وعند عدم البت في التظلم او رفضه إقامة الدعوى أمام محكمة القضاء الاداري وضمن المدة المحددة في الفقرة (ز) . وعليه كان على المحكمة ان تتحقق من المدعي (المعترض عليه - المميز عليه) عما اذا كان قد قدم تظلاً وتكلفه ببيان تأريخ التظلم والاطلاع عليه ومن ثم تصدر حكمها وفق ما يتبين لها من ذلك وحيث ان المحكمة بحكمها المميز قضت ببرد الاعتراض قبل التحقق من ذلك وأبدت الحكم الغيابي فيكون الحكم المميز غير صحيح ومخالفاً لأحكام القانون قرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لإتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٤/شوال/١٤٢٩هـ الموافق ١٤/١٠/٢٠٠٨ م .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن